«الجدار والاستيطان»: الاحتلال يعلن 1152 دونماً من أراضي سنجل واللبن الشرقية وقريوت «أملاك دولة»

رام الله- الحياة الجديدة- قالت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أصدرت إعلاناً جديداً للاستيلاء على نحو 1152 دونماً من أراضي بلدات سنجل واللبن الشرقية وقريوت، تحت مسمى «أملاك حكومية»، بهدف توسيع مستعمرة «كرمي عوز» وتعزيز التواصل الجغرافي بين المستعمرات والبؤر الاستعمارية المقامة في المنطقة الواقعة شمال محافظة رام الله وجنوب محافظة نابلس.

وأوضحت الهيئة في بيان صادر عنها أمس أن الإعلان، الذي يحمل الرقم هـ ك/26/04 والمؤرخ في 18 آب 2026، صدر عن المسؤول الإسرائيلي عن الأملاك الحكومية في الضفة استناداً إلى الأمر العسكري رقم 59 لعام 1967. ويمنح الإعلان أصحاب الحقوق في الأراضي مهلة 45 يوماً للاعتراض أمام لجنة الاعتراضات العسكرية في معسكر «عوفر»، وهي آلية تابعة لمنظومة الاحتلال ولا توفر ضمانات قضائية مستقلة لأصحاب الأراضي الفلسطينيين.

وبيّنت الهيئة أن الأراضي المستهدفة تقع في الحوض الطبيعي رقم 6 من أراضي سنجل، في موقع «المغريات»، وفي الأحواض الطبيعية 1 و2 و3 من أراضي اللبن الشرقية، في مواقع «خربة عياد» و«وادي علي» و«الرهوات»، إضافة إلى الأحواض الطبيعية 1 و4 و5 و6 من أراضي قريوت، في مواقع «الباطن» و«الصرارة» و«المرحان» و«سهل عين الميرة» و«حرائق عين الميرة».

وأكدت الهيئة أن استخدام الاحتلال لمسمى «أملاك حكومية» لا يغيّر حقيقة الإجراء باعتباره أداة للاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتخصيصها لاحقاً لصالح المشروع الاستعماري.

فهذا الإعلان يضع الأراضي تحت تصرف المسؤول الإسرائيلي عن الأملاك الحكومية، ويمهد لإدخالها في نطاقات التخطيط ومناطق النفوذ، وشق الطرق وإقامة البنى التحتية وتخصيص الأراضي للتوسع الاستعماري.

وتشير معطيات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى أن سلطات الاحتلال أعلنت خلال الأعوام الثلاثة الماضية أكثر من 28 ألف دونم من أراضي المواطنين تحت مسمى «أراضي دولة»، تركزت غالبيتها خلال عام 2024 وحده، الذي شهد الاستيلاء على أكثر من 24 ألف دونم.

ولفتت إلى أن هذا التصاعد يؤكد أن الاحتلال حوّل إعلانات «أراضي الدولة» إلى سياسة مركزية لإعادة توزيع الأرض الفلسطينية لصالح المستعمرات والبؤر الاستعمارية، وإنشاء تواصل جغرافي بينها، وفرض وقائع ضم واسعة يصعب التراجع عنها.

وتقع الأراضي المستهدفة في منطقة استراتيجية على جانبي شارع 60، بين مستعمرتي «شيلو» شرقاً و«معاليه لبونة» غرباً، وفي محيط البؤر الاستعمارية «جفعات هارئيل» و«جفعات هروئيه». وتظهر الخريطة المرفقة بالإعلان أن المساحة المستهدفة صُممت بصورة تؤدي إلى وصل هذه المواقع الاستعمارية بعضها ببعض، وتوسيع نطاق السيطرة الاستعمارية على التلال والأراضي الزراعية المحيطة بسنجل واللبن الشرقية وقريوت.

وأضافت الهيئة أن مستعمرة «كرمي عوز» هي الاسم الجديد الذي أطلقته سلطات الاحتلال على البؤرة الاستعمارية «جفعات هارئيل»، المقامة منذ عام 1998، في إطار تحويلها من بؤرة أقيمت دون مخطط إلى مستعمرة مستقلة ذات حدود ونطاق نفوذ وأدوات تخطيط وتوسع. وكانت ما تسمى «مجلس مستوطنات بنيامين» قد أعلنت في أيار 2026 تغيير اسم البؤرة إلى «كرمي عوز»، في خطوة ارتبطت بتثبيت مكانتها مستعمرة مستقلة

وشدد أن الإعلان الجديد استكمالاً لسلسلة من الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى «تسوية» البؤر الاستعمارية المحيطة بسنجل، بعد القرارات الحكومية الصادرة منذ عام 2023 بشأن بؤرتي «جفعات هارئيل» و«جفعات هروئيه»، ثم إعلان سابق في حزيران/يونيو 2026 استهدف مئات الدونمات في المنطقة، وتحديد نطاقات نفوذ مستقلة للمواقع الاستعمارية.

وشددت الهيئة على أن الإجراءات الأخيرة لا تمثل قرارات منفصلة، بل حلقات متتابعة في عملية واحدة تبدأ بإقامة البؤرة على الأرض، ثم اتخاذ قرار حكومي بتسوية وضعها، والإعلان عن الأراضي المحيطة بها باعتبارها «أملاك دولة»، وتحديد نطاق نفوذ لها، وصولاً إلى إعداد المخططات الهيكلية وتخصيص الموازنات وشق الطرق وإقامة البنية التحتية وتسويق الوحدات الاستعمارية.

وأردفت: تتمثل الخطورة الجيوسياسية للإعلان في سعيه إلى بناء تواصل استعماري متصل ضمن ما يسمى «كتلة شيلو»، من مستعمرة «معاليه لبونة» غرباً مروراً بـ«كرمي عوز» والبؤر المحيطة بها، وصولاً إلى مستعمرتي «عيلي» و«شيلو» شرقاً. ويؤدي هذا الامتداد إلى تقطيع المجال الفلسطيني بين شمال محافظة رام الله وجنوب محافظة نابلس، ومحاصرة بلدات سنجل واللبن الشرقية وقريوت داخل نطاق من المستعمرات والطرق ومناطق النفوذ الاستعمارية.

كما يهدد الإعلان مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ومناطق الرعي، ويزيد القيود المفروضة على وصول المواطنين إلى أراضيهم، ويفتح المجال أمام اعتداءات المستعمرين وإغلاق الطرق الزراعية وإقامة الأسوار والبوابات. ولا تقتصر آثاره على مساحة الأرض المعلنة، إذ إن تحويلها إلى نطاق استعماري سيؤثر في الأراضي الفلسطينية المحيطة بها ويعزل أجزاء منها ويصعّب استغلالها والوصول إليها.

وقال رئيس الهيئة مؤيد شعبان إن الإعلان الجديد يكشف أن حكومة الاحتلال لم تعد تكتفي بحماية البؤر التي يقيمها المستعمرون، بل تعمل على تحويلها إلى مستعمرات دائمة عبر منظومة متكاملة من القرارات العسكرية والإدارية والتخطيطية، مضيفاً أن ما يجري في محيط سنجل واللبن الشرقية وقريوت يمثل نموذجاً واضحاً لاستخدام ما يسمى «أملاك الدولة» أداةً لضم الأرض الفلسطينية وإعادة تشكيل جغرافيتها لصالح المشروع الاستعماري.

وأكد شعبان أن هذه الإجراءات باطلة بموجب القانون الدولي، وأن دولة الاحتلال لا تملك السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة ولا يحق لها تخصيص أراضيها لمصلحة مواطنيها المستعمرين، مطالباً المجتمع الدولي بالانتقال من بيانات الإدانة إلى إجراءات عملية توقف الاستيلاء على الأراضي وتوسيع المستعمرات، وتوفر الحماية لأصحاب الأرض وتضمن مساءلة دولة الاحتلال عن انتهاكاتها المتواصلة.

اللواء السقا يلتقي رؤساء البلديات والهيئات المحلية وشخصيات وطنية ومجتمعية في ضواحي القدس

رام الله - وفا- عقد مدير عام الشرطة اللواء علام السقا، لقاءً مجتمعياً مع رؤساء البلديات والهيئات المحلية وعدد من الشخصيات الوطنية والمجتمعية في ضواحي القدس، بحضور نائبه العميد رشيد الحمدان ومساعد مدير عام الشرطة للمحافظات الشمالية العميد محمد تيم، ومدير شرطة المحافظة العميد أحمد فشافشة، وذلك في مقر إدارة الحماية وأمن المنشآت - الطيرة، وهدف اللقاء إلى تعزيز سيادة القانون وترسيخ السلم الأهلي وتعزيز الأمن والاستقرار في ضواحي القدس.

ورحب اللواء السقا بالحضور، ونقل إليهم تحيات الرئيس محمود عباس، ونائب الرئيس حسين الشيخ، ورئيس الوزراء ووزير الداخلية، مؤكداً أهمية تعزيز الأمن والنظام العام وتحقيق الاستقرار، ورفع مستوى التعاون والشراكة بين الشرطة ومؤسسات المجتمع المحلي، والعمل يداً بيد لمواجهة الجريمة والظواهر السلبية ومظاهر الفوضى، بما يعزز صمود أبناء شعبنا في ضواحي القدس.

وثمّن اللواء السقا حضور واهتمام رؤساء البلديات والهيئات المحلية والشخصيات الوطنية والمجتمعية، مؤكداً أهمية تكامل الجهود للحفاظ على المشروع الوطني وتعزيز صمود المواطنين، مشدداً على استمرار الشرطة في تقديم خدماتها الأمنية والشرطية بالشراكة مع الهيئات المحلية والبلديات، وتعزيز دور المجالس المجتمعية في خلق حالة من الأمن والاستقرار.

وأكد أن الشراكة المجتمعية تمثل ركيزة أساسية في مواجهة التحديات الأمنية والاجتماعية، وأن تعزيز الثقة والتعاون بين الشرطة والمواطنين والمؤسسات المحلية يسهم في ترسيخ سيادة القانون وحماية المجتمع والحفاظ على السلم الأهلي، كما أشار إلى جاهزية الشرطة لتأمين الانتخابات القادمة وضمان سيرها بسلاسة وأمان.

واستمع اللواء السقا إلى مداخلات الحضور وملاحظاتهم واحتياجاتهم، حيث أكدوا التزامهم بالنظام والقانون، ودعمهم لتوجه الشرطة في تطبيق القانون، وتعزيز الأمن والاستقرار، والعمل المشترك بما يخدم المواطنين ويحافظ على النسيج المجتمعي.

وشهد اللقاء تفاعلاً ومشاركة واسعة من الحضور، والتأكيد على أهمية استمرار اللقاءات المجتمعية وتوسيع الشراكة بين الشرطة والهيئات المحلية ومختلف مكونات المجتمع، بما يسهم في تعزيز الأمن والسلم الأهلي وصمود أبناء شعبنا في ضواحي القدس.

مصطفى يطلع وفداً من البرلمان الألماني على مستجدات الأوضاع والتطورات الميدانية في فلسطين

رام الله- الحياة الجديدة- التقى رئيس الوزراء د. محمد مصطفى، أمس في مكتبه برام الله، وفدا من البرلمان الألماني برئاسة نائبة رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الاجتماعي سيمتجي مولر، حيث أطلعهم على مستجدات الأوضاع والتطورات الميدانية في فلسطين في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نتيجة استمرار الحرب على شعبنا في قطاع غزة، والإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتصاعد اعتداءات وإرهاب المستعمرين.

وشدد رئيس الوزراء على ضرورة مضاعفة الجهود والضغوط الدولية لتطبيق المرحلة الثانية في قطاع غزة وقرار مجلس الأمن الدولي 2803، والبدء بعملية التعافي والاعمار، ووقف كافة الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية ولجم ووقف اعتداءات وعنف وإرهاب المستعمرين، والافراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية المحتجزة منذ أكثر من 16 شهرا.

وحذر مصطفى من الأوضاع الكارثية في قطاع غزة وتعطل عمليات الإغاثة والتعافي بفعل العراقيل الإسرائيلية، ونقص الإمدادات والمستلزمات الطبية والوقود والغذاء، مجددا مطالبته المجتمع الدولي بعدم السماح باستغلال معاناة أبناء شعبنا كورقة ضغط في الانتخابات الإسرائيلية.

وأشار مصطفى إلى الجهود التي تبذلها الحكومة في قطاع غزة لتقديم ما أمكن من خدمات أساسية لأهلنا في قطاع غزة رغم محدودية الإمكانيات، وتحديدا جهود الطواقم الحكومية في مجالات الصحة والتعليم وإصلاح شبكات المياه وإزالة الركام وغيرها من التدخلات، بالشراكة مع المؤسسات المحلية والدولية وعلى رأسها مؤسسات الأمم المتحدة.

وثمّن رئيس الوزراء موقف ألمانيا الداعم لحل الدولتين، ورفضها مختلف الإجراءات غير القانونية بحق شعبنا، ومواصلتها تقديم الدعم الإنساني ومشاريع تطويرية وبنية تحتية في مجالات مختلفة، داعيًا في الوقت إلى مزيد من الانخراط والتأثير سياسيا ودبلوماسيا، لإنصاف شعبنا وتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

من جانبه، أكد الوفد موقف ألمانيا الداعم لتجسيد حل الدولتين، واستمرار تقديم الدعم الإنساني والإغاثي للشعب الفلسطيني خاصة صندوق الأفق التابع للأمم المتحدة الخاص بالتعافي المبكر والإعمار لقطاع غزة.

التربية واليونسكو تختتمان مشروع «الفتيات في التكنولوجيا»

رام الله- الحياة الجديدة- اختتمت وزارة التربية والتعليم العالي، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أمس مشروع «الفتيات في التكنولوجيا بناء المستقبل من خلال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) والتحول الرقمي» باستضافة من الجامعة العربية الأمريكية في حرمها بمدينة رام الله.

ونُفذ المشروع من خلال الإدارة العامة للمصادر والتقنيات التربوية في الوزارة، بإشراف ومتابعة مجدي معمر ومنسقة المشروع هناء عمران وبمشاركة كادر متخصص من الإدارة العامة للنشاطات الطلابية، وممثلين عن اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات (بيتا)، والمجلس الأعلى للإبداع والتميز، ورؤساء ومدربي المديريات المشاركة.

واستهدف المشروع تمكين 120 طالباً وطالبة من المدارس الحكومية في الضفة، شكّلت الفتيات ما نسبته 92٪ منهم، من خلال مسار تدريبي تطبيقي في مجالات البرمجة والروبوتات والذكاء الاصطناعي والرؤية الحاسوبية، وأسفر عن تطوير 24 نموذجاً أولياً تكنولوجياً تخدم قضايا التنمية المستدامة، إلى جانب إعداد ثلاثة أدلة تدريبية وطنية متدرجة في مستوياتها: المبتدئ والمتوسط والمتقدم للصفوف من ١-١٢) تم تطويرها من خلال الفريق الوطني للذكاء الاصطناعي والروبوت، صُممت كمصادر تعليمية مفتوحة (OER)، بهدف الإسهام في سد الفجوة الرقمية وتعزيز مشاركة الفتيات في المجالات التكنولوجية.

وأكد مدير عام النشاطات محمد سالم، أن المشروع يترجم رؤية الوزارة في تعزيز التحول الرقمي ومأسسة التعليم التكنولوجي والابتكار، مشدداً على أن تمكين الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات يمثل استثماراً وطنياً في بناء اقتصاد المعرفة وتعزيز قدرات الأجيال الناشئة.

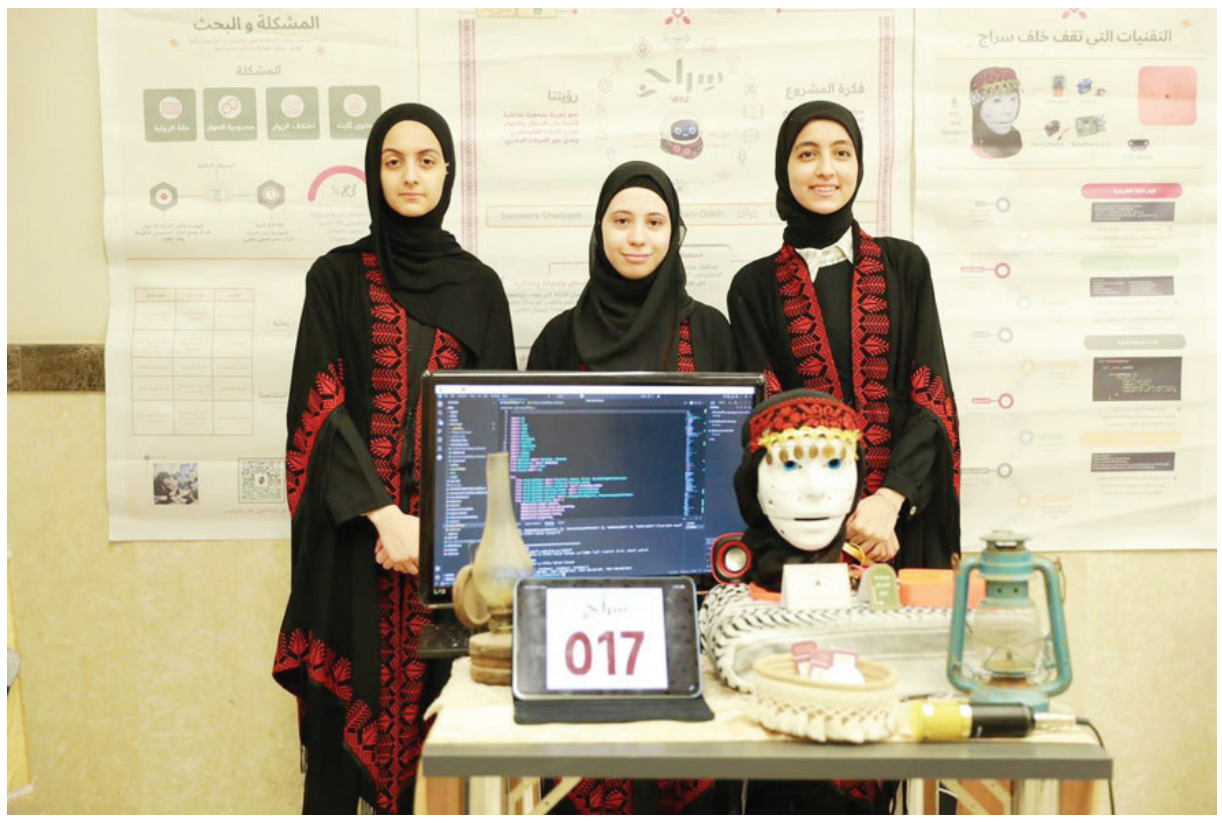

من جانبه، أكد رئيس مكتب اليونسكو وممثل المنظمة كريم هنديلي أن المشروع يأتي في إطار التزام اليونسكو بتوفير فرص متكافئة للفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا، لافتاً إلى أهمية تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين بوصفها عاملاً أساسياً لدعم الابتكار والتنمية المستدامة الشاملة.

بدورها، أعربت نائب رئيس الجامعة العربية الأميركية للذكاء الاصطناعي ومديرة العلاقات الدولية د. منى ضميدي عن اعتزاز الجامعة باستضافة الحفل الختامي والمشاركة في تحكيم وتقييم النماذج الطلابية، مؤكدة حرص الجامعة على دعم المهارات التكنولوجية لدى الطلبة وتشجيعهم على الانخراط في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وفي السياق ذاته، شدد نائب رئيس جامعة بوليتكنك فلسطين للتخطيط والتطوير أيمن سلطان على أهمية الشراكة التكاملية بين قطاعي التعليم المدرسي والجامعي، بما يسهم في ترسيخ مهارات التفكير الهندسي والتطبيق البرمجي لدى الطلبة.

وشهد الحفل جلسة حوارية تفاعلية مع الطالبات، أدارتها ضميدي وسارة العطار من منظمة اليونسكو، تناولت تجارب الطالبات في ابتكار النماذج التكنولوجية والتحديات التي واجهنها خلال مراحل العمل، مؤكدات قدرتهن على الابتكار والإبداع رغم الظروف الاستثنائية التي يعيشها الطلبة في فلسطين.

كما ثمّنت الوزارة والشركاء جهود لجان التحكيم الأكاديمية التي أشرفت على التقييم العلمي والتخصصي للمشاريع الطلابية، بمشاركة نخبة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة بوليتكنك فلسطين والجامعة العربية الأميركية.

وفي ختام الفعالية، تم إعلان نتائج التحكيم وفوز ثلاثة مشاريع تميزت بمستواها الابتكاري والتطبيقي، إلى جانب إعلان الطلبة الفائزين في محور التحكيم الفردي، فيما جرى توزيع الشهادات والدروع التقديرية على الطلبة والمدربين وممثلي مديريات التربية والتعليم المشاركة، وهي: قباطية، وطوباس ونابلس، وطولكرم، ورام الله والبيرة، وشمال الخليل، ويطا.

ويأتي تنفيذ المشروع في إطار جهود الوزارة وشركائها لتعزيز التعليم التكنولوجي والابتكار، وتوسيع مشاركة الفتيات في مجالات STEM، بما يسهم في بناء قدرات الطلبة وتأهيلهم لمتطلبات التحول الرقمي واقتصاد المعرفة.